مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: العراق والمحيط الإقليمي دراسة في العلاقات التركية – العراقية
اسم الكاتب: أ.م.د. حسين حافظ وهيب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1085
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 01:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العراق والمحيط الإقليمي

دراسة في العلاقات التركية – العراقية

Iraq and the Regional Environment
A Study in Turkish - Iraqi Relations

الكلمة المفتاحية: المحيط الإقليمي، العلاقات التركية - العراقية.

Keywords: Regional Environment , Turkish-Iraqi Relations.

أ.م د. حسين حافظ وهيب

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

Assistant Professor Dr. Hussain Hafedh Wahaib
Center for Strategic and International Studies- Baghdad University
E-mail: hussain_hafed@yahoo.com

ملخص البحث

يُفهم من السياق التاريخي لعلاقة العراق بتركيا بأن هناك معادلة مختلّة يتضح من خلالها بأن العراق هو الفاعل الأقل تأثيراً في تقرير شؤون تركيا، على العكس تماماً من شدّة تأثير الأخيرة على شؤون العراق، ومرّد ذلك يعود في بعض أسبابه إلى كثرة التغييرات الراديكالية التي حصلت في العراق والتي أضعفت البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية مقارنة بثبات الأوضاع في تركيا وانعكاس ذلك على تنامي قدراتهما في التأثير على بعض الحكومات التي تعاقبت على إدارة البلاد، كذلك إذا ما استثنينا بالنسبة الفترة الممتدة من عام ١٩٧٩ وحتى الآن لوجدنا بأن الارتباط الأمريكي والأوربي الغربي بتركيا كان له أكبر الأثر في سياق هذا التأثير لا سيّما في المراحل الجمهورية بعد سقوط النظام الملكي في العراق.

واليوم على ما يبدو فإن المعادلة السياسية قد تغيرّت بسبب تغير العلاقة العراقية مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية الأخرى، وعلى هذا الأساس يمكن أن يستثمر هذا التغيير ليكون الفاعل العراقي أكثر تأثيراً في تحديد توجهات سياسة أمريكا وأوربا على حدٍ سواء، وهو الأمر الذي يمكن أن يصحح الخلل في معادلة التوازن في العلاقات، ويحقق بعض المصالح التي تم التغاضي عنها في المراحل السابقة لا سيّما تلك التي كانت قيداً شديد التأثير على السياسة العراقية في ظل تواتر الحروب التي كان يخوضها في جبهات متعددة وما تلاها من حصار وعزلة دولية مكنّت الدول الإقليمية من الإضرار بمصالحه المتغير الجديد الذي يمكن أن يستثمر لتحسين البيئة العراقية وزيادة فعاليتها على الصُعد السياسية والاقتصادية والأمنية ويجب أن تَستثمر هي الأخرى حجم هذا التغيير لتصحيح سياساتها تجاهه وهو الأمر الذي يمكن توقع حصوله في المراحل القادمة لا سيّما إذا ما استقرت أوضاع العراق الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

المقدمـــــة

لطالما عُدّ العراق تابعاً في مراحل تأريخيه متعاقبة تارةً للإمبراطورية الفارسية وأخرى للإمبراطورية العثمانية، وفي سياق هذا التنازع تفاوتت ردود أفعال السياسة العراقيةُ إزاء ما خلفته تلك البيئة من استحقاقات بعضها تاريخية والبعض الآخر ذو أبعاد جيوسياسية لامست البيئة العراقية، تاركةً بين ثناياها آثاراً واضحة ينصرف بعض منها على شكل استحقاقات سياسية وأخرى اقتصادية وأحياناً مجتمعية تفاوت فعلها بين المد والجزر تبعاً لطبيعة النظم السياسية التي تعاقبت على حكم العراق وعلى حكم هاتين الدولتين.

وبمقتضى هذه الصورة يصح القول تماماً بأن إيران وتركيا (وريثتا تلك الإمبراطوريات الغابرة) سوف يبقيان من أشد اللاعبين الإقليميين تأثيراً في السياسة العراقية ولا يمكن مقاربة تأثيرهما مع تأثير دول الجوار الأخرى، وينسحب هذا الأمر على صناع القرار كضاغط ومؤثر يشد باتجاهين أو نمطين متعاكسين يمكن مقاربتهما إلى حد كبير بالنسغ الصاعد والنسغ النازل تأثيراً في البيئة العراقية.

وكلما تصاعدت أوجاع تلك البيئة كلما زاد ذلك من وضوح الصورة لتأثير إيران أو تركيا إحداهما أو كلاهما، ويمكن ملاحظة ذلك في مشهدين تاريخيين:

الأول: بين الأعوام (١٩٧٤– ١٩٧٥)[١] حينما تبنت إيران مساندة الحركة الكردية في شمال العراق وما آلت إليه اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ من تداعيات خطيرة على البيئة العراقية. كذلك الحال في احتلال إيران عام ٢٠٠٩ لمنابع النفط في حقول الفكة في ميسان ومن ثم الانسحاب منها لأسباب غير معروفة.

أما الثاني: فهو الموقف التركي بين الأعوام (١٩٩١–١٩٩٨) مما كان يسمى الملاذ الآمن والاجتياح العسكري المتكرر لشمال العراق[٢] منذ حقبة التسعينيات من القرن المنصرم وحتى الاجتياح الأخير للقوات التركية في كانون أول من العام ٢٠٠٥. وكذلك الحال فيما يمكن ملاحظة تأثير كلا الفاعلين من خلال موضوعتين مختلفتين، فالدعوة العراقية التي وجهت إلى الولايات المتحدة وإيران للتفاوض بشأن الإشكالات المتعلقة بينهما والتي انتهت إلى عقد مؤتمر

بغداد الدولي في ١٠-٣-٢٠٠٧ لها ما يبررها ليس على مستوى حجم الصراع الإيراني الأمريكي في الساحة العراقية فقط بل بجسامة المؤثر الإيراني في مسألة استقرار العراق، وكذلك فإن الحساسية التركية من مسألة الفيدرالية وعائدية كركوك يمكن أن تكون مدخلاً لصراع عراقي تركي ربما يترك آثاراً سلبية على البيئة العراقية لا يقل خطراً عما أحدثه الاحتلال الأمريكي للعراق وإصرار تركيا اليوم للتدخل العسكري في شمال العراق بدواعي محاربة داعش دون التنسيق مع الحكومة العراقية لا يعبر سوى عن دواعي توسعية مرتبطة بسياسة العثمنة الجديدة التي تبنتها حكومة أوردغان دون النظر لما يلحقه من آثار سلبية على العراق وسوريا بفتح حدوده للإرهابيين والمساهمة في دعم داعش مادياً من خلال تصدير النفط عبر منافذه البحرية الأمر الذي أشارت إليه التقارير الروسية بشكل واضح في تشرين أول عام ٢٠٠٥، من هنا يكتسب البحث في علاقة تركيا بالعراق أهمية خاصة

تتطلب رؤية دقيقة وقراءة موضوعية استشرافية لمستقبل العراق السياسي في ضوء ما سيتركه تنظيم داعش المدعوم تُركياً من آثار تخريبية في البيئة العراقية كذلك الحال فيما سيؤول إليه مستقبل العراق السياسي في ظل التنسيق التركي مع القيادات الكردية العراقية والذي أفضى إلى عدم استقرار العلاقة بين الإقليم والمركز والتهديدات الكردية بشأن الاستقلال تارةً والتلويح بالالتحاق بتُركيا تارةً أخرى، وتلك هي إشكالية البحث،

أما فرضية البحث: فأنها تنطلق من حقيقة مفادها أن مسار العلاقات التركية مع العراق مسار متعرج ومعرقل لاستقرار العراق ولابد من إيجاد فرصة لتعديل ذلك المسار وتلك مسؤولية الحكومة العراقية دون أدنى شك ولتحقيق تلك الفرضية اعتمدنا على منهجية تركز بشكل أساس على المنهج التاريخي وكذلك المنهج المقارن وبالاعتماد أيضاً على المنهج التحليلي للوصول للنتائج المطلوبة لتلك الفرضية.

هيكلية الدراسة:- توزعت الدراسة على محاور ثلاث أساسية هي:

١- المحور التاريخي. ٢- المحور الاقتصادي والأمني.

٣- المحور الثالث – المؤثر الأمريكي في مستقبل العلاقات التركية – العراقية.

المحور الأول

المحور التاريخي

من بين ما تركه العثمانيون في وصف للعرب "هو إنهم خوَنة، طعنوا الأتراك في الظهور"[٣] في إشارة إلى معاونة الشريف حسين القوات البريطانية لإنهاء الاحتلال العثماني في المشرق العربي خلال الحرب العالمية الأولى، لكن الأمر ليس كذلك على الإطلاق، إذ قاتلت القبائل العربية في الكثير مما كانت تسمى الولايات العثمانية جنباً إلى جنب مع القوات العثمانية، لكن اندحار العثمانيين وهزيمتهم في الكثير من المواقع الإقليمية الأخرى هو الذي ساعد القوات الأوربية على الانتصار، وبالتالي عزز الشعار الأتاتوركي (وداعاً أيها الشرق وأهلاً أيها الغرب)[٤] الاعتقاد لدى العرب بأن المرحلة العثمانية لم تكن بالقطع سوى مرحلة استعمارية جائرة شأنها شأن الموجات الاستعمارية المتلاحقة وهي لم تكن امتداداً لمرحلة الخلافة الإسلامية على الإطلاق.

هذه الرؤية التشكيكية المتبادلة هي التي سادت في الفترة التي أعقبت التحولات السياسية حتى بعد الحرب العالمية الثانية ونشوء ما يسمى بدولة إسرائيل التي اعترفت بها تركيا كأول دولة مسلمة تعترف بهذا الكيان في العالم الإسلامي. ثم تلا ذلك الانصراف التركي لترتيب أوضاعها الإقليمية تارةً صوب الغرب من خلال الانخراط في حلف شمال الأطلسي١٩٥١–١٩٥٢[٥] وتارةً أخرى صوب العرب من خلال حلف بغداد (١٩٥٥)[٦] لكنها ظلت تدور في الفلك الغربي الذي أسقط إمبراطوريتها العثمانية، كتابع لتنفيذ السياسة الغربية في المنطقة العربية، وتكفي الإشارة هنا إلى الحشود الأمريكية في جنوبها الشرقي عشية إسقاط النظام الملكي العراقي عام (١٩٥٨)[٧] وما تلا ذلك من دعم للحركة الكردية عام ١٩٦١ التي دعمتها تركيا منذ الحركة التي قادها الشيخ عبد السلام البرزنجي عام ١٩١٥ وما أعقبها من ثورة الشيخ محمود الحفيد بين الأعوام ١٩١٨ – ١٩٢٢ والمواقف المتكررة الأخرى[٨]. وكان ينبغي لتركيا أن تدرك أهمية المنطقة العربية عموماً والعراق خصوصاً في ظل تصاعد الصراع الدولي بين الولايات المتحدة من جهة والاتحاد السوفيتي من جهة أخرى حول هذه المنطقة وفي ظل تصاعد

أهمية النفط في العالم وغنى العراق من هذه المادة تحديداً، ولكنها بدلاً من خلق حالة من التقارب لجأت إلى اعتماد سياسة ملتوية من خلال محورين :

الأول: هو محاولة السيطرة على مصادر المياه التي تنبع من أراضيها وتمر من خلال الأراضي السورية إلى العراق، ففي مرحلة الخمسينيات كانت تفتح السدود المقامة للسيطرة على المياه معرضة الأراضي العراقية إلى الفيضان لا سيّما في مواسم الزراعة تحديداً للأفراد بالاقتصاد العراقي حينها، وحينما فشلت تلك السياسة لجأت إلى إقامة مشاريع أخرى لخزن المياه وإطلاقها في الأوقات المناسبة (مشاريع السدود في الأناضول وأخطرها مشروع أتاتورك) وهي سياسة ترمي من خلالها محاولة مبادلة المياه التركية بالنفط العراقي حينها وهو الأمر الذي لا يزال يشكل هاجساً عراقياً كبيراً[٩].

أما المحور الثاني: فهو التلاعب بالورقة الأثنية، ففي الوقت الذي كان يمكن فيه للساسة العراقيين أن يعالجوا المشكلة الكردية في العراق معالجة وطنية ناضجة وفقاً لتباين ظروف الحركة الكردية في مناطق تواجد الأكراد في الدول المجاورة، ظلت السياسة التركية ضاغطاً شديد التأثير على صناع القرار منذ عام ١٩١٥ وحتى يومنا هذا[١٠]، فهي ليست راغبة على الإطلاق في أن يحظى أكراد العراق بنوعٍ من الحقوق التي تنسجم مع وجودهم كقومية كبيرة وفاعلة إدراكاً منها بأن ذلك سيهدد كيانها ويعيدها إلى الوضع الذي رتبته معاهدة سيفر ١٩٢٠ والتي استطاع الأتراك تجاوزها فيما بعد من خلال معاهدة لوزان (١٩٢٣)[١١].

لكن هذا الإدراك ليست له أرضية واقعية في ظل ما جرى من تراخ ازاء التعامل مع قضية أكراد تركيا حين أخضعت نفسها لمعايير كوبنهاغن عام ٢٠٠٥م في التعامل مع الأقليات واحترام حقوق الإنسان[١٢]، من هنا يمكن أن تتحمل تركيا وزراً كبيراً لما آلت إليه أوضاع العراق السياسية وتحوله من دولة موحدة بسيطة إلى دولة فيدرالية إذ لو قدر إيجاد حل وطني مناسب دون مداخلات خارجية لما آلت أوضاع العراق السياسية إلى ما آلت إليه الآن[١٣]. ما ينبغي إدراكه في هذه المرحلة هوان العراق قد تحولَ من دولة موحدة بسيطة إلى دولة فيدرالية ينعم فيها الأكراد ووفق آلية دستورية بممارسة الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية كافة ضمن إقليمهم

وليس لأي طرف خارجي الحق في تقرير سياسة الدول المجاورة أو التحولات السياسية الجارية فيها، إذ أن لغة المساومات والتهديد قد ولت دون رجعة بعد أن ثبت عقمها في معالجة الكثير من المشكلات السياسية والاجتماعية، وبالتالي فإذا ما أرادت تركيا أن تجعل من نفسها لاعباً إيجابياً في تقرير مستقبل العراق ينبغي عليها التعامل مع حقيقة العراق الفيدرالي الجديد، ويصبح من الضروري أيضاً للقيادات الكردية العراقية والحكومة المركزية أن تدرك بان العراق الآن هو الذي يؤثر في السياسة التركية من خلال غلق ملف العداء الأمريكي العراقي الذي طالما أضعف الحكومات العراقية المتعاقبة، وقد يكون العراق الآن هو في موقع متميز في الاستراتيجية الأمريكية بالمقارنة مع موقع تركيا التي كانت تحظى بأهمية كبيرة قبل احتلاله، وليس العكس هو الصحيح بمعنى أن الورقة الكردية التركية يمكن أن تستثمر عراقياً للضغط على تركيا بتعديل مواقفها إزاء العراق لاسيما في موضوعتي التدخل في الشؤون العراقية من خلال تحريك ورقة الأقليات العرقية وعلى الدوام، أومن خلال التعامل التركي بالسياسة المائية. ويبقى من المهم هنا هو كيفية تحويل تركيا إلى لاعب إيجابي في تقرير مستقبل العراق السياسي لا سيما إذا ما أدركنا بأنها تقدر بدقة متغيرات الوضع الدولي والإقليمي بعد احتلال العراق؟ وما آلت إليه دول كثيرة في الشرق الأوسط وما تلعبه تركيا من أدوار تخريبية في المنطقة وفي دعمها الإرهاب الدولي المتمثل بداعش ولكي يمكن الإجابة على هذا السؤال بموضوعية، ينبغي إدراك حقيقة أن توافق المصالح الدولية أو تقاطعها هي السبيل الوحيد لنشوء ونماء علاقات أما إيجابية تدفع إلى مزيد من التقارب والتعاون والانفتاح وأما إلى علاقات سلبية تدفع إلى مزيد من التوتر والسلبية. وبالتالي نستطيع من خلال ذلك أن نحدد ماهية المصالح التركية العراقية المشتركة والتي يمكن تأشيرها بما يلي:

المحور الثاني

المحور الاقتصادي الأمني

انسجاماً مع القاعدة العلمية التي أشرها سلّم ماسلو[١٤] للحاجات الإنسانية نجد أن تدرج تلك الحاجات وتصاعدها من الحاجات المادية إلى الحاجات المعنوية أو التساموية. يجعل من المصالح الاقتصادية بمثابة الحجر الأساس في العلاقات الدولية، وكلما تعمقت تلك المصالح كلما زادت الدول من تقاربها وتفاعلها إيجابياً وغنيٌ عن القول بأن تركيا تخشى من تقارب عراقي – إسرائيلي يُذهب بخطوط إمداد النفط العراقي من تركيا صوب إسرائيل في ظل حاجة الدولتين لهذا المنتوج وتنافسهما الشديد حوله وهو ما عبر عنه الأتراك في مناسبات عدة[١٥] وإذا ما جرى تطمين تركيا حول هذا الموضوع يصبح من السهل نقل العلاقات من مرحلة الهواجس إلى مرحلة التطمينات عند ذاك يمكن التفاهم حول العديد من المشتركات التي من شأنها أن تنقل العلاقة إلى مرحلة التعاون التي تُعدْ من المراحل المتقدمة في العلاقات الإيجابية، عند ذاك يسهل إقرار الحق العراقي في الاستفادة الكاملة من المياه التركية وبالتالي يمكن أن تتحول تركيا إلى فاعل يحرص على تقوية العلاقات مع العراق بشكل إيجابي ناهيك عن أن تركيا تمثل حلقة الوصل لاتصال العراق بأوروبا مما يمنحها أهمية استراتيجية كبيرة في موضوع نقل البضائع والأفراد من والى أوربا عبر تركيا وبالتالي يسهل تقرير إقامة علاقات متينة تصب في زاوية المصالح المشتركة المتبادلة.

وضمن سياق المصالح الاقتصادية هناك الكثير من الحقائق التي تصب بنفس الاتجاه ومن أهمها: حقيقة أن الاقتصاد التركي لا زال مرتبطاً ارتباطا وثيقاً بالقروض والمساعدات التي تقدمها له الولايات المتحدة الأمريكية تحديداً وبعض الدول الصناعية الكبرى بصورة عامة، هذه الاعتمادية ارتكزت على توظيف الفواعل السياسية للاستفادة منها في هذا المجال لذلك غالباً ما كانت السياسة التركية تنحو منحاً براغماتياً في الكثير من المواقف السياسية ولعل في حرب الخليج الثانية دالة واضحة في هذا المجال من خلال توظيف الموقف التركي من العراق توظيفاً

اقتصادياً سواء مع الكويت أو المملكة العربية السعودية لتعويضها عن الأضرار التي سببها الموقف التركي من مباشرة الحصار على العراق وقطع إمدادات النفط العراقي من خلال أراضيها(١٦).

ولكنها أدركت بأن سياسة التعويضات لا يمكن لها أن تعالج الأوضاع الاقتصادية التي شهدت تراجعاً كبيراً بدأت بالمطالبة أما بإلغاء الحصار الاقتصادي عن العراق أو إيجاد منافذ اقتصادية اخرى أكثر نجاعة لمعالجة التدهور الحاصل في الاقتصاد التركي، لذلك فإن مذكرة التفاهم التي تم بموجبها مبادلة النفط العراقي بالمواد الغذائية عام ١٩٩٦، كان القسم الأكبر منها قد استفادت منه تركيا لا سيّما في مجال الرسوم التي كانت تفرض على مرور النفط العراقي أو على شكل سلع وخدمات قدمت إلى العراق، كذلك فأنها عندما شعرت بأن موقفها الذي سبق الهجوم على العراق في عدم السماح للقوات الأمريكية بمهاجمة العراق عبر أراضيها قد سبب لها مشاكل متعددة على صعيد علاقتها بالولايات المتحدة فأنها خاضت نقاشاً مطولاً مع الحكومة الأمريكية حول إمكانية إرسال قوات تركية إلى العراق في إطار قوة اعادة الاستقرار والأمن من ناحية وتخفيف الضغوط على قوات التحالف من ناحية أخرى، وانسجاماً مع هذه التوجهات أعلنت الحكومة التركية عن إمكانية إرسال ١٠ آلاف جندي لكي تكون القوة الثالثة من حيث الأهمية في العراق بعد القوات الأمريكية والبريطانية لكن الطلب التركي قوبل بالرفض الشديد من قبل الحكومة العراقية الأمر الذي شكل دالة واضحة من دلالات الهواجس المتبادلة(١٧).

ما تخشاه تركيا في الوقت الحاضر هو أن يتحول خط الأنابيب العراقي المار من المنطقة الكردية إلى خانِق للاقتصاد التركي إذا ما حاولت تركيا الدفع باتجاه عرقلة المسعى العراقي لتحقيق الاستقرار في العراق فإن خط الأنابيب الذي يمر معظمه عبر منطقة كردستان سيتعرض بكل تأكيد إلى التعطيل وهو ما ينبغي استثماره لتعديل الموقف التركي ليس فقط في مسألة الاستقرار بل من خلال العديد من المسائل المتعلقة بالشأن العراقي وأن نظرة متعمقة لطبيعة العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعراق يمكن من خلالها استشراف حقيقة موضوعية مؤكدة وهي

أن العراق لا زال يمثل الدولة المحورية الشرق أوسطية في إنعاش الاقتصاد التركي وهو ما ينبغي استثماره عراقياً في العديد من أوجه العلاقات، وإذا ما أعطيت تركيا وضعاً تفضيلياً عن سواها من جدول الجوار فإن ذلك سيؤدي بشكل مؤكد إلى تحويل تركيا إلى فاعل ايجابي.

أما الناحية الأمنية: لدى تركيا العديد من البواعث الأمنية الإقليمية المقلقة ففي غربها هناك مشكلة القبارصة الأتراك التي لم تحسم مع اليونان الدولة العضو في الاتحاد الأوربي والتي لازالت تدفع باتجاه ضم تركيا إلى الاتحاد. وهناك العلاقة مع سوريا شبه المتوترة منذ عام ١٩٩٨[١٨] بسبب نشاطات حزب العمال ومن القطيعة التامة منذ العام ٢٠١١ وحتى الآن بسبب احتضانها المعارضة السورية واتهامها بدفع مقاتلي داعش عبر أراضيها وتزويدهم بالسلاح والذخيرة وتسويقهم النفط الذي استولوا عليه من العراق وسوريا بموجب ما قدمته روسيا من أدلة، كذلك التنافس الإيراني التركي في الدول الإسلامية الست في اواسط آسيا، ناهيك عن المخاوف التركية من تزايد الوجود الإسرائيلي في شمال العراق الذي نوهت عنه في العديد من التصريحات الرسمية، لكن المعضلة الأهم تكمن في عدم قدرة تركيا في المستقبل المنظور على احتواء مشكلة أكراد جنوب شرق الأناضول التي ما انفكت تطالب بحقوقها القومية لذلك فإن تداعيات الوضع في شمال العراق تُعدْ الخطر الأكبر الذي يمثل حالة انكشاف أمني استراتيجي لتركيا إذا ما جرى التعامل معها بشكل غير عقلاني، لذلك فإنها مضطرة على العمل بمستويين:-

المستوى الأول: الإقرار بالوضع الجديد في العراق والكف عن الاستمرار في خرق السيادة العراقية واجتياح الأراضي العراقية لمرات عديدة وعدم التدخل في الشؤون العراقية واعتمادها لعبة تمثيل الأطياف وتغليب طرف على آخر والشعور بأن الاستمرار بممارسة الضغوط السياسية على العراق سوف لا يجدي نفعاً في ظل التقدم الذي حصل في مجال نيل أكراد العراق لحقوقهم القومية وعليها الإقرار بحقوق أكرادها على غرار ما حصل في العراق طوعاً أم كرهاً لأنها متهمة بانتهاك حقوق الإنسان وفقاً لمعايير كوبنهاكن عام ٢٠٠٥ بخصوص القضية الكردية في جنوب شرق الأناضول، لذلك فأن تركيا لم يعد بوسعها إعاقة المسيرة السياسية في العراق وليس أمامها سوى التعامل وفق معطيات الواقعية السياسية التي تفرضها الظروف الجديدة التي أقرّها الدستور

العراقي الجديد وأسفرت عنها نتائج الاستفتاء. أما المسألة الأخرى وهي ذات أهمية كبيرة جداً تلك المتعلقة بتحويل الأوضاع السياسية الجارية في العراق بصورة عامة وإقليم كردستان بصورة خاصة ليس إلى هاجس يقض مضاجع الحكومة العراقية والشعب العراقي على السواء ويزيد من مخاوف اندلا ع مواجهة مباشرة بين تركيا والعراق وإنما إلى عامل طمأنة واستقرار حقيقي واعتبار ما حصل لأكراد العراق هو شأن داخلي لا يتعلق بالمرة بأكراد دول أخرى وبالتالي لا ينبغي أن تتحول منطقة كردستان إلى ملاذ آمن جديد ليس لمقاتلي حزب العمال الكردستاني فقط وإنما للمنظمات الإرهابية التي ترعاها تركيا وفق معظم التقارير الدولية وفي مقدمتها تصريح لنائب الرئيس الأمريكي جوبايدن بأن تركيا والسعودية وقطر هم من يموّل داعش ويقدم لهم الدعم اللوجستي. ووفقاً لذلك فأن تركيا ستكون مضطرة ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن التي حرّمت على الدول تمويل أو دعم المنظمات الإرهابية في العالم، ووفقاً لذلك فإذا ما شهد العراق في المرحلة القادمة استقراراً سوف يتيح له بناء علاقات إيجابية متعددة ومتينة سواء مع تركيا أو مع العديد من دول الإقليم العراقي وكذلك مع النطاق الدولي.

أما المستوى الثاني: فهو محاولة الدفع باتجاه الحيلولة دون أن يتمكن الأكراد من ضم كركوك الغنية بالنفط إلى إقليمهم، والتشبث بمسألة بقاء كركوك ضمن السيادة الوطنية ودون تحديد عائدتيها إلى جهة أثنية دون غيرها ومعاونة أي جهد وطني أو إقليمي أو دولي يسعى في هذا الاتجاه، من هنا تعِدْ تركيا أن الرؤية الأمريكية لخرائط المنطقة الجغرافية هي من أهم المؤثرات على مستقبل علاقتها بالعراق، ومن هنا ينبغي الانتقال إلى المحور الثالث.

المحور الثالث

المؤثر الأمريكي على مستقبل العلاقات التركية – العراقية

الأزمة التي تواجه العراق اليوم هي أزمة بقاء، فقد بدأت المنطقة تتداخل فيها جميع الاحتمالات ويلفها الغموض من بواطن الأمور، وأصبح أمر إعادة تشكيلها جغرافياً بمقاييس جديدة تفرض ذاتها على واقع جديد للعالم العربي. ويأتي إعلان وزير الخارجية التركي أن بلاده ستلغي اتفاقية عام ١٩٢٦ التي قبلت بموجبها ضمّ الموصل إلى العراق إذا تم تقسيم العراق الآن ليؤكد ذلك. وجاء هذا التهديد التركي في إطار المخاوف من إنشاء دولة كردية في شمال العراق وما قد تشكّله هذه الدولة من مشاكل كبيرة لتركيا التي يوجد فيها أكبر نسبة من الأكراد في العالم. ولذلك فهي تستبق الحدث تارةً بالتهديد بإلغاء اتفاقية عام ١٩٢٦بشأن الموصل مما يعني أنها ستسحب اعترافها بالحدود التي رسمها الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) للعراق، وستقوم بضمّ ولاية الموصل بما فيها كركوك إليها[١٩]. أما الاتجاه الآخر وهو الأصوب فهو الوصول إلى حالة تفاهم تام حول القضية التركية المشتركة وترتيب أوضاع أكرادها دون التهديد بالقوة التي سوف لا تؤدي بكل تأكيد إلى القضاء على الحركة الكردية التركية وأن تكف عن سياسة التهديد التي تمارسها في العراق.

قد لا تكون ثمة قيمة لهذا التهديد، لكنه بلا ريب، يعكس مبلغ القلق لدى الحكومة التركية من سلوك الولايات المتحدة في العراق. وهو سلوك بالنسبة لتركيا غير مفهوم، لأنها تسعى تارةً إلى دعم مشروع تقسيم العراق الذي إذا ما تحقق فأنه سيصيب الأمن القومي التركي في الصميم، وتارةً أخرى في التلويح بأن القضاء على داعش سيستمر لثلاثة عقود بمعنى أن تلك العقود كافية لإرساء دعائم أوضاع جديدة سواء في العراق أو سوريا وبالنتيجة لابد من أن تلك الأوضاع لا تستبعد بالتأكيد الخارطة السياسية لتركيا. وفي هذا السياق قد تكون العودة تاريخياً إلى أسباب المخاوف مفيدة، فمنذ أن ضعُفت الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، ظهر ما كان يسمى "المسألة الشرقية" وأصبح هذا المفهوم العنوان الرئيس للسياسات البريطانية

والفرنسية والروسية، حيث دأبت هذه الدول الثلاث على التفكير في كيفية الاستيلاء على ما بيَد الدولة العثمانية من أراضٍ وبحار ومضايق. واستمرت المباحثات بين هذه الدول طوال ذلك القرن وبداية القرن العشرين(٢٠).

وعندما انضمت تركيا إلى ألمانيا في الحرب العالمية الأولى التي اندلعت عام ١٩١٤ بدأ الحلفاء (المانيا وفرنسا) وروسيا يفاوضون بعضهم بعضاً في تقسيم تلك التركة العثمانية. فتمّت عدّة اتفاقيات خلال الحرب، دلّت على مدى أطماع دول الحلفاء في ذلك الميراث وعزمها على تقسيمه فيما بينها. ولأول مرة في التاريخ تقبل بريطانيا بالذات قبل الانقلاب الشيوعي وتسليم الروس لألمانيا أن تستولي روسيا على القسطنطينية وعلى الجزء الأوروبي من تركيا وبعض الجزر في بحر إيجة، وعلى الساحل الآسيوي من مضيق البوسفور. أما بريطانيا وفرنسا، فقد كانت أنظارهما موجهة نحو الشرق الأوسط، وقد عقدت الدولتان فيما بينهما اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦، وهي الاتفاقية التي قسّمت التركة العثمانية في بلاد الشام والعراق إلى خمس مناطق وهي: منطقة زرقاء مخصصة للنفوذ الفرنسي، ومنطقة حمراء مخصصة للنفوذ البريطاني. وتشمل المنطقة الفرنسية سوريا الساحلية من إسكندرونة حتى رأس الناقورة، وتضمّ جبل لبنان وكيليكيا وجزءاً من الجنوب الشرقي لآسيا الصغرى. أما المنطقة البريطانية فتشمل جزءاً كبيراً من العراق من البصرة إلى بغداد، وميناءي حيفا وعكا. أما المنطقة الثالثة فتشمل ما تبقى من فلسطين وتقام فيها إدارة دولية. والمنطقة الرابعة (أ) وتتألف من سوريا الداخلية وولاية الموصل. والمنطقة الأخيرة (ب) تضم ما تبقى من العراق، ويقام في هاتين المنطقتين (أ) و(ب) دولة عربية أو اتحاد دول عربية تدعمه فرنسا وبريطانيا، على أن يكون للأولى في المنطقة (أ) وللثانية في منطقة (ب)الأفضلية في تنفيذ المشروعات الاقتصادية، وتقديم القروض والمستشارين والموظفين الأجانب(٢١).

وبعد هزيمة تركيا في تلك الحرب عام ١٩١٨ أصبح المجال مناسباً لتطبيق هذه الاتفاقية. فقد نزل الجيش الفرنسي على الساحل السوري، واحتلت بريطانيا البصرة وبغداد وفلسطين وشرقي الأردن وخلال مؤتمرات الصلح التي تمت بعد الحرب، فرض الحلفاء المنتصرون اتفاقيات

إذعان على الدول المغلوبة. فقد عقدوا مع تركيا اتفاقية سيفر عام ١٩٢٠ وبموجب تلك المعاهدة تنازلت تركيا عن سيادتها على الشعوب غير التركية التي كانت تحكمها، وتنازلت عن كل حقوقها في بلاد العرب وسوريا وفلسطين والعراق. واعترفت بالاستقلال الذاتي لكردستان تمهيداً لمنحها الاستقلال التام. وأقرّت بأن أرمينيا دولة حرّة بالإضافة إلى غير ذلك من الشروط الأخرى.

وفي تلك الأثناء اكتشفت شركة بريطانيا النفط في منطقة كركوك التابعة لولاية الموصل، فقررّت بريطانيا الاستيلاء على هذه المنطقة مع إنها وفق المنطقة الرابعة من اتفاقية سايكس بيكو ضمن الدولة العربية وتحت إشراف فرنسا. وأذعنت فرنسا لمطالب بريطانيا، فدخلت الجيوش البريطانية إلى تلك المنطقة، فاحتجت تركيا على ذلك، وطالبت بضمّ الموصل إليها بدعوى أن أكثر سكانها من الأتراك، وتم رفع الأمر بالتوافق بين الجانبين إلى عصبة الأمم التي أرسلت لجنة دولية أوصت بإبقاء الموصل مع العراق بشرط بقاء العراق تحت الانتداب البريطاني مدّة ٢٥ سنة، ومنح استثمار نفط كركوك إلى شركة بريطانية. وقد حاولت تركيا عرقلة هذا القرار ورفضه، وقامت بحركات على الحدود ولكنها أقرّت الوضع الراهن بعد أن أخذت ضمانات من بريطانيا بعدم إقامة دولة كردستان.

وقامت اللجنة الدولية برسم الحدود بين تركيا والعراق عام ١٩٢٦ وذلك بالمطابقة مع الخطّ الفاصل بين الاحتلالين التركي والبريطاني. وكانت بريطانيا وفرنسا قد عدّلتا اتفاقية سايكس بيكو، فأنشأت بريطانيا دولة شرقي الأردن، ونصّبت الأمير عبد الله بن الحسين عليها، ومنحت اليهود أرض فلسطين. كما منحت فرنسا جزءاً من نفط منطقة الموصل من خلال منحها أرضاً تمثل رأساً داخل الحدود الشمالية الغربية من العراق. وفي تلك الأرض يوجد النفط السوري إلى الآن كما تخلّت فرنسا عن الإسكندرية لتركيا عام ١٩٣٦ وأنشأت دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ واكتمل شكل دول المنطقة بعد تلك التعديلات. ولا شك أن الولايات المتحدة تسعى الآن إلى هدم هذا البناء الموجود وإعادة رسم المنطقة بطريقة أخرى. لكن هذا الرسم الجديد يتعارض مع إرادة الحلفاء، ومن بينهم تركيا فهل تتخلى الولايات المتحدة عن

حلفائها في سبيل تطبيق مشروع إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط الكبير من دون معاونة هؤلاء الحلفاء من أهمهم تركيا ؟ نعتقد أن تركيا الآن مدعوة لتعديل مواقفها ازاء العراق وسوريا دون الانصياع إلى المؤثر الأمريكي لأن العراق باقٍ كما تركيا وسوريا وهذه حقيقة جغرافية ثابتة أما الوجود الأمريكي في المنطقة فإلى زوال وهذه حقيقة تاريخية ثابتة يجب أن يدركها الجميع وهنا ينبغي الانصراف إلى ما تسعى إليه الولايات المتحدة وبشكل خاص في التأثير في علاقات تركيا بالعراق.

الهـــوامـــش

(١) فلاح خلف محمد – اتفاقية الجزائر ١٩٧٥مقدماتها ونتائجها– دراسة تاريخية– رسالة ماجستير مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية – الجامعة المستنصرية – ٢٠٠٦ ص٩٥–٩٧.

(٢) جلال عبد الله معوض– السياسة المائية والأقليات– المستقبل العربي العدد ١٦٠ بيروت نيسان ١٩٨٠ ص٣٣.

(٣) د. حسين حافظ– العلاقات التركية– الإسرائيلية وأثرها على الأمن القومي العربي من عام ١٩٨٠ – ١٩٩٦– رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ٢٠٠١ ص ١٤٧–١٦٦.

(٤) نفس المصدر، ص٧٣.

(٥) د. أحمد النعيمي– تركيا وحلف شمال الأطلسي– المطبعة الوطنية – عمان الأردن ١٩٨١ – ١١٥

(٦) نفس المصدر، ص ١١٥–١٢٤.

(٧) سمير عبد الكريم– أضواء على الحركة الشيوعية في العراق الجزء الثالث– دار المرصاد بيروت بلا ص١٣.

(٨) د. عامر كامل أحمد– الموقف التركي من الفيدرالية في شمال العراق – بحث مقدم إلى مركز الدراسات الدولية– جامعة بغداد ٢٠٠٦ ص٤.

(٩) محمد نور الدين– تركيا الجمهورية الحائرة– مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية – مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت ط١ ١٩٩٨ ص٢٠٣.

(١٠) د. عامر كامل أحمد– مصدر سبق ذكره ص٤.

(١١) د. حسين حافظ– العلاقات التركية – الإسرائيلية وأثرها على الأمن القومي العربي من عام ١٩٨٠– ١٩٩٦ – مصدر سبق ذكره ص ١٤٧–١٦٦.

(١٢) نفس المصدر، ص٣٧.

(١٣) أنظر مسودة الدستور العراقي التي وزعت على المواطنين العراقيين قبل الاستفتاء والمنشورة في آب أغسطس ٢٠٠٥.

(١٤) يشير هذا السلّم إلى تدرج الحاجات الإنسانية من الحاجات الفسيولوجية كالأكل والشرب والنوم ومن ثم الحاجة إلى الأمن ثم الحاجة إلى التفاعل الاجتماعي وصولاً إلى تحقيق الذات وهو سلّم معروف في دراسات علم الاجتماع السياسي.

(١٥) يشير هذا السلّم إلى تدرج الحاجات الإنسانية من الحاجات الفسيولوجية كالأكل والشرب والنوم ومن ثم الحاجة إلى الأمن ثم الحاجة إلى التفاعل الاجتماعي وصولاً إلى تحقيق الذات وهو سلّم معروف في دراسات علم الاجتماع السياسي.

(١٦) للتفاصيل أنظر التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ مطابع التجارية قليوب مصر ٢٠٠٣ ص٢٩–٥٥.

(١٧) نفس المصدر السابق، ص ٢٢٥–٢٣٠.

(١٨) د. وصال العزاوي– حزب العمال الكردستاني– مركز الدراسات الدولية / جامعة بغداد – العدد ٣٣ بغداد ٢٠٠٢ ص ٩٤–٩٦.

(١٩) محمد خليفة– تركيا والموصل ومصير الأمة العربية – جريدة الخليج الإماراتية، العدد المنشور في ٢٠٠٧/٣/٢٣.

(٢٠) تم في ١٥ أيار ١٩٨١ عقد اتفاقية بين العراق وتركيا سُمح فيها للطرفين الدخول في أراضي الطرف الآخر وبعمق ١٥ كم لملاحقة العمليات التخريبية في كلا البلدين

(٢١) نفس المصدر السابق.

المصـــــادر

١- فلاح خلف محمد – اتفاقية الجزائر ١٩٧٥مقدماتها ونتائجها – دراسة تاريخية – رسالة ماجستير مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية – الجامعة المستنصرية – ٢٠٠٦ ص٩٥-٩٧.

٢- جلال عبد الله معوض – السياسة المائية والأقليات – المستقبل العربي العدد ١٦٠ بيروت نيسان ١٩٨٠ ص٣٣.

٣ – د. حسين حافظ – العلاقات التركية – الإسرائيلية وأثرها على الأمن القومي العربي من عام ١٩٨٠ – ١٩٩٦ – رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ٢٠٠١ ص ١٤٧-١٦٦.

٤-د. أحمد النعيمي – تركيا وحلف شمال الأطلسي – المطبعة الوطنية – عمان الأردن ١٩٨١ – ١١٥.

٥-سمير عبد الكريم – أضواء على الحركة الشيوعية في العراق الجزء الثالث – دار المرصاد بيروت بلا ص١٣.

٦-د. عامر كامل أحمد – الموقف التركي من الفيدرالية في شمال العراق – بحث مقدم إلى مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ٢٠٠٦ ص٤.

٧-محمد نور الدين – تركيا الجمهورية الحائرة – مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية – مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت ط١ ١٩٩٨ ص٢٠٣.

٨- مسودة الدستور العراقي التي وزعت على المواطنين العراقيين قبل الاستفتاء والمنشورة في آب أغسطس ٢٠٠٥.

٩-التقرير الاستراتيجي العربي – ٢٠٠٢-٢٠٠٣ مطابع التجارية قليوب مصر ٢٠٠٣ ص٢٩-٥٥.

١٠- د. وصال العزاوي – حزب العمال الكردستاني – مركز الدراسات الدولية / جامعة بغداد – العدد ٣٣ بغداد ٢٠٠٢ ص ٩٤-٩٦.

١١- محمد خليفة – تركيا والموصل ومصير الأمة العربية – جريدة الخليج الإماراتية، العدد المنشور في ٢٣-٣-٢٠٠٧.

Iraq and the Regional Environment
A Study in Turkish - Iraqi Relations

Assistant Professor Dr. Hussain Hafedh Wahaib
Center for Strategic and International Studies- Baghdad University

Abstract

Iraq's relationship with Turkey out of the historical context has a different equation. By means of which, it is manifested that Iraq is the least influential country in determining the affairs of Turkey, but the latter , on the other hand, has an intensive impact on the affairs of Iraq. This is owing back in some of its causes to the large number of radical changes taking place in Iraq which are weakening the political, social and economic infrastructures compared to the stability of Turkey. This has been reflected on the growing abilities of the influence of some of the governments that have followed in terms of the country administration .

Also, if we exclude the period from 1979 until now we will find that the link between the US and Western Europe and Turkey had the greatest impact on such influence, especially in the Republican stages after the fall of the monarchy in Iraq.

Today, it seems that the political equation has changed because Iraqi relationship with the United States of America and other Western European countries has changed. On this basis, this change can be invested to make Iraq more influential in determining the orientations of American and European policy as well. Which may correct the imbalance In the equation of relations, and achieve some of the interests that were overlooked in the previous stages. Especially those that were as severe constraints on Iraqi politics in light of the frequency of wars waged in multiple fronts and their subsequent such as sanction and the international isolation empowering the regional countries to cause interests' damages. The new variable that can be invested to improve the Iraqi environment and to increase its effectiveness on the political, economic and security levels. This

change has to be invested to rectify Iraqi environment's policies that can be expected to happen in the coming stages, especially when the Iraq's security, political, social and economic situations be stabilized.